الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الإثنين

06 **مارس** 2023

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4
حقوق الإنسان في العالم	22

رئيسة هيئة حقوق الإنسان تلتقي المفوض السامي للأمم المتحدة في جنيف

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 14 شعبان 1444هـ - 06 مارس 2023م
https://www.alyaum.com/articles/6456247

التقت رئيسة هيئة حقوق الإنسان الدكتورة هلا بنت مزيد التويجري، بمقر الأمم المتحدة في جنيف، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك، على هامش أعمال اجتماعات الجزء رفيع المستوى من الدورة الـ 52 لمجلس حقوق الإنسان، بحضور المندوب الدائم للمملكة لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية عبدالمحسن بن خثيلة.

وخلال اللقاء، بحث الجانبان عددًا من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، كما ناقشا سبل دعم التعاون وتعزيزه، والعمل الثنائي المشترك بين الهيئة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، بما يحقق المصلحة، ويعزز حماية حقوق الإنسان.

كما استعرض اللقاء جهود المملكة في مجال حقوق الإنسان، وحرصها الدائم على حمايتها وصونها، وأبرز الإصلاحات التي شهدتها المملكة بهذا المجال، في إطار رؤية المملكة 2030.

وحضر اللقاء أعضاء وفد المملكة المشارك في أعمال اجتماعات دورة مجلس حقوق الإنسان، من مسؤولي هيئة حقوق الإنسان المشرف العام على وكالة التعاون الدولي محمد الثعلي، ووكيل الهيئة للتقارير والمعاهدات نايف العتيبي، والأمين العام للجنة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص بالهيئة محمد المصري.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

مهتمون يسلطون الضوء على آثار غير مسجلة بالجهات المعنية

مطالب بمنع تحويل المواقع الأثرية لأملاك خاصة!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 14 شعبان 1444هـ - 06 مارس 2023م
https://www.alriyadh.com/2000952

منذ أن انطلقت أعمال هيئة العقار عبر منصتها إلكترونية "إحكام" تدفقت آلاف الطلبات من المواطنين لإصدار صكوك شرعية لتملك العقارات، ونظراً لأن هذه الصكوك قد تحتوي على مواقع أثرية وتاريخية مهمة لم تسجل أو توثق بعد لدى الجهة المختصة، وبعضها لم يتم اكتشافه أصلاً من قبل هيئة التراث مثل آثار عصور ما قبل التاريخ؛ لذا فمن السهولة أن تصبح أملاكًا خاصة، نظراً لأن المكاتب الهندسية ليس من مهامها ذلك، علاوة على عدم وجود شرط للتأكد من أثريتها وعدم التصرف فيها، بل ترك الأمر للمالك وبعد صدور الصك من الصعب استرجاعها إلا بتعويضات مكلفة للدولة وربما قد يتم تدمير الأثر وتشويهه.. "الرياض" طرحت تساؤلات على من المختصين والمهتمين بالآثار حول كيفية التعامل مع هذه الممتلكات، وهل هناك ضوابط تمنع حدوث إصدار صكوك على المواقع الأثرية كأملاك خاصة؟

تاريخ مكة والمدينة

وطالب الدكتور سمير بن أحمد برقة -أحد المهتمين بتاريخ وتراث مكة المكرمة والمدينة المنورة- الهيئة العامة للعقار بأن تعمل على إضافة بنود تسمح لها بالحفاظ المواقع التاريخية والأثرية والإسلامية والنقوشات القديمة، مضيفاً: "أنا أتحدث عن ما يخص مكه المكرمة والمدينة المنورة ومناطق المشاعر المقدسة فهذه المدن توجد بها آلاف المواقع الأثرية والتاريخية، وقد تم بفضل الله وتوفيقه تسجيلها وتوثيقها من قبل الهيئة الملكية لمدينة مكه والمشاعر، ولدى برنامج ضيوف الرحمن، ووزارة الثقافة من خلال هيئة التراث التابعة لها، ولدى وزارة السياحة، وأجدها مناسبة لأطالب كغيري من زملائي المهتمين بالتاريخ والتراث بأهمية وجود تعاون وتنسيق بين الهيئة العامة للعقار وبين الهيئات والجهات الأخرى المعنية لتوثيق وتسجيل هذه المواقع والمحافظة عليها من أي اعتداء أو عبث."

مشروعات قائمة

وبين الدكتور البرقة: "هناك مشاريع قادمة للحفاظ على التاريخ الإسلامي والآثار، ولا ننسى أيضا أنّه إلى جانب الهيئة العامة للعقار هناك هيئة أملاك الدولة، وأنا أعتقد أن هذه المواقع تعود في حقيقيتها لأملاك الدولة، وكلنا نعلم أن الدولة جزاها الله خيراً قائمة بجهود كبيرة للحفاظ عليها، مثل مجرى عين زبيدة، والمساجد التاريخية والأثرية، وإن كانت هناك أملاك خاصة، ولكن أوامر سامية كريمة تقضي بأهمية الحفاظ على هذه المواقع وحمايتها وتوثيقها من معالم ونقوشات ورسومات، وقد حرصت الهيئة الملكية لمدينة مكه والمشاعر المقدسة منذ مباشرتها العمل على إنشاء إدارة تعنى بالمواقع التاريخية والأثرية وتسجيلها وتوثيقها."

حلقة وصل

وشدد الدكتور البرقة على أهمية أن تكون الهيئة العامة للعقار حلقة وصل بينها وبين بقية الهيئات والجهات المعنية الأخرى؛ للحفاظ على المواقع التاريخية والأثرية والإسلامية وتسجيلها وتوثيقها وإدخالها ضمن منصة "إحكام" بوزارة العدل، حتى لا تتحول لأملاك خاصة بعد إصدار البعض لمستمسكات شرعية عليها، والتعاون خاصة مع هيئة الآثار التاريخية بوزارة الثقافة وهي الجهة المخولة والمعنية بالحفاظ على المواقع التاريخية والأثرية، وهي مهتمة أيضاً بموضوعات النقوشات والرسومات والمسارات، وهذه الهيئة قامت وتقوم بجولات مكثفة لحصر هذه المعالم وتسجيلها وتوثيقها، ولكن لابد من وجود تعاون وتنسيق بين الهيئة والهيئة العامة للعقار، وأن يكون هناك تواصل مستمر بينهما لتثبيت هذه المواقع التاريخية والأثرية.

تشكيل اللجان

وأقترح الدكتور أحمد بن ناصر النعماني -مؤرخ وباحث بلداني- تشكيل لجان نشطة الحركة للبحث عن الآثار وحصرها ومعرفة مواقعها، ودراستها وفك رموزها وترجمة ما لم يكن باللغة العربية منها، وتحديد تاريخها ومضمونها؛ للاستفادة

منها ومما تحتويه من حضارة العصور الماضية في عصرنا الحاضر، وحمايتها من العبث الذي حاصل لها اليوم وتوعية المجتمع بضرورة الحرص عليها وصيانتها من العبث، وتسوير مواقعها وإغلاق المداخل، ووضع لوحات تتضمن ماهيتها، وضرورة عدم العبث بها، ووضع لوحات بجوارها تتضمن نصوصها وترجمة ما يحتاج ترجمة لتلك النصوص الاهتمام بما تم تسريبه لخارج البلاد للمطالبة به وإعادته.

لوحات توضيحية

ونوّه عبد الحافظ القريقري -مهتم بآثار مناطق بين الحرمين- بأهمية وضع لوحة كبيرة وواضحة في مكان بارز قرب المواقع التاريخية والأثرية، لا سيما على الطرق الممتدة بين مكة المكرمة والمدينة المنورة، تحمل اسم الأثر وقصته، وكذلك تسهيل وتمهيد الطرق المؤدية لهذه الآثار وربطه بالأسفلت للطريق العام يمتد حتى موقع الأثر حتى يسهل الوصول اليه، وكذلك الحفاظ على الأثر بحمايته بشبك حديدي لدرء أي اعتداءات عليه.

20موقعاً

وكانت الهيئة الملكية لمدينة مكة المكرمة والمشاعر المقدسة قامت بحصر 20 موقعاً تاريخياً وأثرياً بمكة المكرمة والمشاعر المقدسة وتسجيلها وتوثيقها منها ما تم تطويرها والآخر يجري تطويره، وتم تسجيل هذه المواقع في السجل الوطني بالتنسيق والتعاون مع وزارة الثقافة ودارة الملك عبد العزيز وتطبيق الحوكمة المتفق عليها في لجنة المواقع التاريخية والأثرية لبرنامج خدمة حجاج بيت الله الحرام التي تضم في عضويتها الهيئة الملكية لمدينة مكة المكرمة ومناطق المشاعر المقدسة ووزارة الثقافة ممثلة في هيئة التراث والتاريخ وأمانة العاصمة المقدسة ووزارة السياحة ممثله في هيئتها ووزارة الحج والعمرة والهيئه العامة للأوقاف وهيئة تطوير المدينة المنورة ودارة الملك عبد العزيز، ولا زالت الهيئة الملكية لمدينة مكة المكرمة والمشاعر المقدسة تسعى جاهدة إلى تطوير الأماكن الأثرية والتاريخية لتحقيق الهدف الذي تسعى إليه رؤية المملكة 2030.

المسح الجيولوجي

وأكّد معالي الدكتور زهير نواب -رئيس المساحة الجيولوجية سابقاً- على أنّ أعمال المسح الجيولوجي لا تؤثر على سلامة المواقع الأثرية والتاريخية.

مسؤولية المحافظات

فيما قال فيصل مخلص -رئيس بلدية محافظة الجموم-: جميع الآثار داخل المدن والمحافظات مسلمة لهيئة التراث بوزارة الثقافة، أما المواقع التي تقع خارج النطاق العمراني فهي من مسؤولية لجنة التعديات التابعة للمحافظة، وليس للبلديات علاقة بذلك.

مخاطبة الجهات أولاً

وأوضح لـ"الرياض" مصدر في أمانة العاصمة المقدسة أن الأمانة ومن خلال بلدياتها الفرعية تقوم بإيقاف ومنع أي عملية هدم أو غير نظامية وبدون وجود تصريح إزالة، كما أن الأمانة وبلدياتها الفرعية لا تقوم بإصدار أي تصريح هدم أو إزالة لمبنى أو موقع تراثي إلاّ بعد مخاطبة الجهات المعنية مثل وزارة الثقافة ممثلة في هيئة التراث التابعة لها والتنسيق معهم في ذلك وأخذ موافقتهم من عدمها.

أكثر من 4000 مشارك بالمؤتمر العدلي الدولي

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 14 شعبان 1444هـ - 06 مارس 2023م
https://www.alriyadh.com/2000948

افتتح معالي وزير العدل الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، أعمال المؤتمر العدلي الدولي في الرياض، بحضور عدد من أصحاب السمو والمعالي والسعادة، ونخبة من المختصين والقانونيين من مختلف أنحاء العالم، ويستمر حتى اليوم الإثنين، بمشاركة أكثر من 4000 مشارك، و50 متحدثاً وخبيراً دولياً.

ودشّن معاليه بمشاركة عدد من وزراء الدول المشاركة في المؤتمر، معرض التقنيات العدلية الذي يستعرض التقنيات العالمية ويتيح للزوار معرفة المستجدات في تقنية المعلومات والذكاء الاصطناعي فيما يخص العدل والقانون، ويحتوي على عدة أجنحة منها: العدالة الوقائية، والوسائل البديلة لتسوية النزاعات، والقضاء، والتنفيذ، وغيرها.

وقال الدكتور الصمعاني في كلمته خلال افتتاح المؤتمر: "إن المؤتمر العدلي الدولي يستهدف بِناء الشراكات العدلية ونقل التجارب، وتبادل الخبرات؛ لتعزيز وتطوير ممكنات العدالة حول العالم، وأتطلع أن يعود المؤتمر بالنفع على القطاعات العدلية في دول العالم.

وأضاف: "في ظل المتغيرات المتسارعة في العالم في الجوانب كافة، بما في ذلك القطاع العدلي والقانوني؛ فإن من الواجب مواكبة هذه المتغيرات، واعتبارها فرصة للتَحسين والتطوير، وبالأخص ما يتعلق بالتقنيات المساندة والمعززة للضمانات القضائية.

وأكد وزير العدل أن شعار المؤتمر يأتي لتيسير الوصول للعدالة بِتقنيات رقمية، ولتحقيق الإثراء المعرفي حول مستقبل التقنيات العدلية، وفق أعلى الضمانات الحقوقية.

وأضاف: "لقد عملت المملكة العربية السعودية في ظل رؤية 2030، بقيادة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراء -حفظه الله- على تطوير القطاعات كافة ومنها قطاع العدالة، من خلال دِعم الابتكارات الرقمية، وإطلاق مبادرات ومشروعات تطويرية، تعزز قيم العدالة والشفافية."

وأشار معاليه إلى أن المملكة العربية السعودية هي "مملكة الفرص" كما وصفها سمو ولي العهد، مضيفاً "وفي القطاع العدلي لدينا فرص كبيرة للتعاون والمشاركة في الموضوعات ذات البعد القانوني؛ لتحقيق العدالة وترسيخ أركانها، وإيجاد أفضل السبل لرفع مستوى جودة المخرجات العدلية، وتحقيق المنفعة المتبادلة."

ونوه أنه وضمن هذا التوجه فإن القطاع العدلي والقانوني في المملكة يتطلع بشكل دائم للمشاركة والتفاعل مع جميع التجاربِ والخِبرات الدوليةِ وتوظيف الابتكارات والرؤى التي تخدم العدالة، وترفع من كفاءة الإجراءات.

يذكر أن من ضمن أهداف المؤتمر تعزيز الممكنات الرقمية لسهولة الوصول للعدالة، وترسيخ الضمانات في التطبيقات العدلية الرقمية، واستلهام الأفكار وتبادل التجارب والخبرات، وتعزيز العلاقات بين الدول وعقد الشراكات، وإبراز أحدث التوجهات العالمية في القطاعات العدلية.

ويناقش المؤتمر قضايا عدة من أبرزها مستقبل القضاء في ظل التحول الرقمي، والتجارب الدولية في التحول الرقمي، والبعد القانوني للذكاء الاصطناعي، وتوظيف الذكاء الاصطناعي في تحسين العدالة، وتحليل البيانات لتحسين العدالة، ومستقبل الوسائل البديلة لتسوية النزاعات في ظل التحول الرقمي.

المملكة الأولى عالمياً في التعليم التقني والتدريب المهني

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 14 شعبان 1444هـ - 06 مارس 2023م
https://www.alriyadh.com/2000950

حققت المملكة المرتبة الأولى عالمياً في نسبة الطلبة الملتحقين بالتعليم ما بعد الثانوي غير الجامعي في برامج مهنية وتقنية، وذلك حسب "مؤشّر المعرفة العالمي 2022"، الصادر عن مؤسَّسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يوفر بيانات موثوقة تساعد البلدان وصناع القرار على فهم التحولات والتحديات الحقيقية وكيفية مواجهتها، واستكشاف آفاق المستقبل ومساراته الممكنة.

ويتكوَّن مؤشر المعرفة العالمي من سبعة مؤشرات فرعية مركبة تركِّز على أداء ستة قطاعات معرفية حيوية هي: التعليم قبل الجامعي، والتعليم التقني والتدريب المهني، والتعليم العالي، وتقنية المعلومات والاتصالات، والبحث والتطوير والابتكار، والاقتصاد، إلى جانب مؤشر فرعي خاص بالبيئة التمكينية التي تشخِّص السياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والصحي والبيئي الحاضن لهذه القطاعات.

وأكد معالي محافظ المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني الدكتور أحمد بن فهد الفهيد، أن حصول قطاع التدريب التقني والمهني على المركز الأول في نسبة الطلبة الملتحقين بالتعليم ما بعد الثانوي غير الجامعي في برامج مهنية وتقنية يعكس الاهتمام والدعم السخي الحكومي غير المحدود من القيادة الحكيمة بالمملكة، وحرصها على تأهيل المواطنين والمواطنات وتنمية مهاراتهم ليكونوا عناصر فاعلة ومساهمة في النهضة التنموية التي تعيشها البلاد.

وأوضح الفهيد أن التوسع في الطاقة الاستيعابية سنوياً بالكليات والمعاهد التابعة للمؤسسة ضمن مستهدفات المؤسسة التي عملت عليها منذ إطلاق رؤية السعودية 2030، حيث استهدفت في عام 2021م نسبة 24%، واستقطبت أكثر من 28% من خريجي الثانوية، وفي العام الماضي 2022م كان المستهدف للمؤسسة قبول 26%من خريجي الثانوية للالتحاق ببرامج التدريب التقني.

وأضاف محافظ مؤسسة التدريب التقني أن هناك عدة مبادرات وبرامج عملت عليها المؤسسة مكنتها من تحقيق أهدافها في هذا الجانب، من أهمها: التوسع في برامج البكالوريوس، التوسع في برامج التدريب المبتدئة بالتوظيف، وتقديم برامج وتخصصات نوعية تتوافق مع احتياج سوق العمل الحالي والمستقبلي بالمملكة، بالإضافة إلى إطلاق عدة برامج لتوظيف الخريجين والخريجات، والتوسع في مجالات تدريب المرأة وتطوير البرامج المقدمة لها.

يُذكر أن المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني حصلت بحسب نتائج مؤشر المعرفة العالمي عام 2021م على المركز التاسع عالمياً بعد أن كانت تحتل المركز الـ 12 في عام 2020م، والمركز الـ 86 في عام 2019م، والمركز الـ117 في عام 2018م.

التشهير بالفاسدين.. لطمة للمتلاعبين

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 14 شعبان 1444هـ - 06 مارس 2023م
https://www.al-madina.com/article/830033

يؤكد البيان الذي أعلنته هيئة الرقابة ومكافحة الفساد «نزاهة» حول قضية التلاعب في «التأشيرات» على أن أمن الوطن الاقتصادي خط أحمر واستمرار الحرب على الفساد بكل قوة من خلال الكشف عن أسماء ومناصب المتورطين في قضية فساد من نوع مختلف جرت حلقاتها بين المملكة وبنجلاديش. والتشهير بأسماء المتورطين لم يكن الأول من نوعه بل سبق ذلك تشهير بمسؤولين كبار تورطوا في قضايا فساد وتم استبعادهم من مناصبهم وإحالتهم إلى التحقيق وإيقافهم، كما طال مجموعة تورطت في تزوير إعطاء اللقاحات الخاصة بكورونا في وقت سابق.

ولاشك أن القضية الجنائية الخطيرة التي أعلنت عنها «نزاهة» تؤكد أن الحرب مستمرة ولا يوجد أي تهاون في جهود مكافحة الفساد المالي والإداري بشتى صوره ومظاهره وأساليبه، واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة في شأن أي عقد يتبين أنه ينطوي على فساد أو أنه أبرم أو يجري تنفيذه بالمخالفة لأحكام الأنظمة واللوائح النافذة.

كما تعمل الهيئة على متابعة استرداد الأموال والعائدات الناتجة من جرائم الفساد مع الجهات المختصة، ومراجعة أساليب العمل وإجراءاته في الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة بهدف تحديد نقاط الضعف التي يمكن أن تؤدي إلى الفساد، والعمل على معالجتها بما يضمن تحقيق أهداف الهيئة وتنفيذ اختصاصاتها. مؤشرات الكشف عن القضية

-لا يوجد مجال للتغاضي عن عمليات الفساد أيا كانت
-أمن الوطن خط أحمر لايمكن تجاوزه
-خيانة الأمانة عندما تمثل وطنك تكون أشد خطورة من الفساد المعتاد
-استمرار حماية النزاهة والشفافية في التعامل مع القضايا المحتلفة
-نشر الوعي بمفهوم الفساد وبيان أخطاره
-الفساد عدو التنمية والكل يحاربه

"كاوست" تستضيف المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة الأول في المملكة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 14 شعبان 1444هـ - 06 مارس 2023م
https://www.al-madina.com/article/830004

تستضيف جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية (كاوست)، خلال الفترة من 30 مايو إلى 1 يونيو 2023، المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة التابع لمجلة تايمز للتعليم العالي(THE) ، الذي يعتبر هذا المؤتمر الأول من نوعه في المملكة، الذي يستقطب حضور ومشاركة أكثر من 1000 من قادة الفكر والمبتكرين من قطاعات التعليم العالي، والحكومي، والأعمال، والمجتمع المدني لمناقشة الحلول العاجلة لقضايا الاستدامة. وسيشمل الحدث مجموعة من الموضوعات، والتي تدور جميعها حول الإجراءات التي يجب على الجامعات اتخاذها لمساعدة المجتمع على تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.(SDGs)

وأكد البروفيسور توني تشان، رئيس كاوست، على ضرورة أن تكون الجامعات أكثر استجابة للقضايا العالمية الملحة، وقال "هناك إجماع واسع على أننا مقبلون على كارثة بشرية وبيئية عالمية في غضون بضع سنوات فقط. ومع ذلك، فإن الجامعات، إلى جانب قطاعات المجتمع الأخرى، تمضي إلى حد كبير في عملها المعتاد. إننا اليوم نعيش أزمة المناخ والاستدامة، ويجب على الجامعات في جميع أنحاء العالم أن تبدأ في التصرف بجدية لمواجهة هذا الواقع". وأضاف " هذا المؤتمر هو دعوة للعمل ودعوة للجامعات العالمية لتوجيه برامجها التعليمية والبحثية والابتكارية والتوعية نحو تحقيق نتائج ملموسة ومؤثرة."

سيقدم الحدث الذي يستمر ثلاثة أيام مجموعة من حلقات النقاش المحفزة للفكر وندوات العمل التعاونية التي ستطرح رؤى جريئة، وتشكل تحالفات جديدة قوية بين مختلف القطاعات، وسيغطي أربعة مسارات رئيسية تتماشى مع التحولات اللازمة لتحقيق الأهداف التالية: الصحة وعلوم السكان، والطاقة والصناعة المستدامة، والبيئة المستدامة، والمدن والمجتمعات المستدامة.

قال فيل باتي، كبير مسؤولي الشؤون العالمية في مجلة تايمز للتعليم العالي "يسعدنا تنظيم هذا الحدث في المملكة العربية السعودية، التي تعتبر قوة استراتيجية حيوية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن نتشارك مباشرة مع مؤسسة رائدة عالميًا في مجال البحث والتطوير مثل كاوست لتحقيق مستقبل أكثر استدامة. إنه لأمر مثير على نحو خاص أن نستضيف هذا الحدث في حرم جامعة كاوست المطل على شواطئ البحر الأحمر، حيث سنكون قادرين على رؤية الأبحاث المتميزة التي يتم إجراؤها حول حماية محيطاتنا ودعم زراعة الأراضي القاحلة."

وسيتم خلال المؤتمر الكشف عن قائمة مجلة تايمز للتعليم العالي لتصنيف الجامعات المؤثرة لعام 2023، إلى جانب تقديم دورات رئيسية حول كيفية استخدام البيانات التي تقيس جهود 1700 جامعة حول العالم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقال دنكان روس، كبير مسؤولي البيانات في مجلة تايمز للتعليم العالي "تم تصميم المؤتمر لإلهام التغيير الاستراتيجي للجامعات الملتزمة بدعم أهداف التنمية المستدامة وتقديم خطط عملية وملموسة لتحقيق التحول المأمول. كما يتيح حدث هذا العام الفرصة لإضافة سياق بشري إلى البيانات، مما يسمح للممثلين والمشاركين بالعمل معاً بشكل إبداعي ومبتكر."

المؤتمر العدلي يناقش "البعد القانوني للذكاء الاصطناعي"

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 14 شعبان 1444هـ - 06 مارس 2023م
https://www.al-madina.com/article/829998

عُقدت ضمن أعمال المؤتمر العدلي الدولي تحت شعار "نيسر الوصول للعدالة بتقنيات رقمية"، جلسة حوارية بعنوان "البعد القانوني للذكاء الاصطناعي."
وشارك في الجلسة أستاذ القانون والقيادة بكلية الحقوق في جامعة هارفرد البروفيسور لورانس ليسينج، وأستاذ القانون بكلية الحقوق في جامعة سيوري البروفيسور راين أوبوت، وعضو هيئة التدريس في مشروع مجتمع المعلومات بجامعة بيل البروفيسور أنوبام تشاندر، والدكتور كيستوفر ماركو محاضر بكلية الحقوق وباحث مشارك أول في جامعة كامبردج، البعد القانوني للذكاء الاصطناعي.
وتحدث المشاركون عن الاستخدمات المختلفة للذكاء الاصطناعي، بوصفها أكثر وسيلة ملائمة للقانون، مشيرين إلى أن التقنية يتوقع بعد 10 سنوات أن تقوم بأتمتت ما يقارباً 75 مما يقوم به المحامون.
وأبانو أن وجود العنصر البشري مهم خاصة في جانب إصدار الأحكام والأراء العادلة، مع أهمية الاستفادة من التقنية في مختلف المجالات كونها تختصر الوقت.

وزير العدل: يجب مواكبة المتغيرات في القطاعات العدلية لاسيما في التحول الرقمي

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 14 شعبان 1444هـ - 06 مارس 2023م
https://www.al-madina.com/article/829996

أشار معالي وزير العدل، الدكتور وليد محمد الصمعاني، إلى أهمية أن تواكب الجهات العدلية التغيرات لاسيما في مجال التحول الرقمي، خاصة مع التغيرات التي تشهدها القطاعات كافة.

جاء ذلك خلال الجلسة الرئيسية ضمن أعمال المؤتمر العدلي الدولي المقام في الرياض، بعنوان "مستقبل القضاء في ظل التحول الرقمي"بمشاركة وزير العدل المغربي عبداللطيف وهبي، ووزيرة العدل التونسية ليلى جفال، ونائب رئيس الوكالة الأوروبية للتعاون القضائي يشتيان شكرلك، والسكرتير برلماني الأول - وزارة الصحة ووزارة القانون في سنغافورة راهايو ماحزم.

وأشار الدكتور الصمعاني إلى أن عناصر العمل القانوني في جميع النواحي أساسية ومنسجمة مع كل المتغيرات في التحول لأنه لا يمثل تحديًا للضمانات القضائية وإنما هو أساس لتحقيقها.

وبيَّن أن التحول الرقمي في جميع دول العالم ليس تحولاً للضمانات فقط والبنية التحتية، وإنما في أساس الأعمال، وأنه لا يتعلق بالوسائل بل في ضبط الإجراءات وشفافية أعلى في تحقيق ومراقبة للضمانات القضائية والنواحي الموضوعية

والتشريعية.

وأكد معاليه أن الوزارة لديها أكثر من 6 ملايين جلسة عبر الاتصال المرئي موثقة بالصوت والصورة وبتقنيات متكاملة، وأكثر من مليونين حكم صدر من المحاكم سواءً من الدرجة الأولى أم من محاكم الاستئناف أم من المحكمة العليا،تحققت فيها جميع الضمانات والمراجعات القضائية والشفافية بأعلى صورها،وكانت رقمية من بداية تقديم الدعوى إلى تنفيذ الحكم.

ولفت معاليه الانتباه إلى أن محكمة التنفيذ الافتراضية تستقبل ملايين الطلبات ولا تتعدَّى مدة تنفيذ الطلب 5 أيام، مبينًا أن رفع الدعوى العمالية يصدر فيها الحكم خلال أقل من شهرين، مشيرًا إلى أن هذه الأرقام تؤكد أن التحول الرقمي ليس وسيلة فقط لوزارة العدل بل ترسيخ لقاعدة العدالة بصورها كافة.

وأوضح أن التحول الرقمي ييسر الوصول إلى العدالة، وتتم من خلاله أعمال الترجمة عن بعد؛لأنه يعدُّ مستقبلَ القضاء، حيث أصبح واقعًا ويجب العمل به،والتعامل مع التقنية على أنها مسار وليس خيارًا في البداية وليس مزاحمة للعمل البشري؛ فهو تغير في الأدوار فقط، بحيث تكون التقنية هي الممكِّن والبناء الرئيسي والفرد يتحول إلى دور الإشراف المراقب؛للتحقق من الضمانات القضائية.

من جانبه،أكد وزير العدل المغربي، أن التكنولوجيا لها منافع كثيرة في القطاع العدلي وتقدم الكثير من التسهيلات والخدمات وتطور المجتمعات وتختصر الزمان، مشيرًا إلى تطور الآلة التي يشهدها العصر الحاضر،وأن التقدم الكبير في استخدامها لا يعني الاستغناء عن الإنسان وقدراته التحليلية التي يتطلبها القضاء.

فيما أكدت وزيرة العدل التونسية ليلى جفال أن الرقمنة وتطور المنظومات تتطلب العمل بالتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي من أجل منظومة عدلية تواكب التطورات الآنية التي من شأنها أن تُسَرِّع العملية القضائية.

وبيَّنت أنه من الضروري العمل على حماية التعاملات الرقمية من أي تدخلات بشرية تؤثر على سير العمل والقضايا، مؤكدة أهمية مواكبة كل التطورات التي يشهدها العالم في الوقت الحالي وفي المجال العدلي خصوصًا، مع تأكيدها العمل مع التقنية بدقة فائقة، في ظل القدرات البشرية الهائلة التي يشهدها القطاع العدلي.

بدورها، ثمَّنَت السكرتيرة البرلمانية الأولى في جمهورية سنغافورة لوزارتي الصحة والقانون الجهود التي وضعتها المملكة التي يمكن الاستفادة منها بشكل كبير، مؤكدة أهمية الاهتمام بجانب التقنية الموجودة والاستفادة منها بشكل فعال واستخدامها بشكل أمثل.

من جهته، أكد نائب رئيس الوكالة الأوروبية للتعاون القضائي، أن التحول الرقمي والتكنولوجي في مجال العدالة الجنائية لديه الكثير من التحديات التي يجب التعامل معها، والكثير من التعاون بين الدول فيما بينها في هذا الخصوص، وأن تصل الدول إلى مستوى متكامل ومتوازن، وبيَّن أن التطور التقني ينطوي على الكثير من القضايا الفنية والقضايا القضائية، والمسائل التشريعية، مشددًا على أن أمن المعلومات يعدُّ من أكثر الأمور المهمة والحساسة التي يجب حمايتها في العملية العدلية.

وأوضح أنه من المهم أن يتعايش العالم مع الرقمنة وتوظيفها بما يخدم الإنسان، مع العمل على تحليل البيانات والمخاطر التي قد تحدث لتفاديها.

"الصحة" و"العدل" تتعاونان لتفعيل دور الصلح في قضايا الأخطاء الطبية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 14 شعبان 1444هـ - 06 مارس 2023م
https://www.al-madina.com/article/829993/

وقعت وزارتا "الصحة" و"العدل" مذكرة تعاون لتفعيل دور الصلح في قضايا الأخطاء الطبية، والشكاوى في هذا الشأن قبل إحالتها للقضاء العام، وذلك بعد نقل اختصاص النظر في قضايا الأخطاء الطبية من "الصحة"إلى "العدل."
ومثل "الصحة" خلال التوقيع معالي نائب الوزير المهندس عبدالعزيز بن حمد الرميح، ومن العدل نائب الوزير الدكتور نجم الزيد، وذلك على هامش المؤتمر العدلي في الرياض.
يذكر أن نقل اختصاصات الهيئات الصحية الشرعية من وزارة الصحة إلى القضاء العام يعد تعزيزاً لسلامة المرضى والعناية بالحقوق، ومكملاً لما تم من تأسيس لمركز سلامة المرضى والتوسع في تطبيق التأمين ضد الأخطاء الطبية وتنظيم عمل الممارسين الحكوميين في القطاع الخاص ، مما سيسهم في سرعة الإنجاز للبت في القضايا ومنها الأخطاء الطبية، وتوحيد مرجعية الاختصاص في القضايا إلى وزارة العدل.

«النيابة العامة" توضح عقوبة الاتجار بالمستحضرات الصيدلانية أو العشبية المغشوشة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 14 شعبان 1444هـ - 06 مارس 2023م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2128137

كشفت النيابة العامة أن كل من باع، أو صرف، أو حاز بقصد الاتجار مستحضرا صيدلانيا أو عشبيا مغشوشا، أو فاسدا، أو منتهي الصلاحية أو غير مسجل يعاقب بالسجن مدة تصل إلى عشر سنوات، أو غرامة تصل إلى عشرة ملايين ريال، أو إغلاق المنشأة الصيدلية مؤقتا لمدة لا تتجاوز 180 يوما، أو إلغاء الترخيص.
وأوضحت النيابة العامة في تغريدة عبر حسابها في تويتر أن المستحضر الصيدلاني أو العشبي المغشوش هو مستحضر تُعمِّد تغيير محتواه أو هويته أو مصدره بقصد الخداع، وإن احتوى على المكونات نفسها. ويعد مغشوشاً إذا كان ملوثاً، أو احتوى على مكونات ملوثة، أو خاطئة، أو غير فعالة، أو غير كافية الفاعلية، أو كان دون مكونات فعالة، أو معبأً في عبوات مزيفة.

بمشاركة أكثر من 4000.. و50 متحدثاً وخبيراً دولياً
وزير العدل: السعودية عملت على تطوير القطاع العدلي وتعزيز قيم العدالة والشفافية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 14 شعبان 1444هـ - 06 مارس 2023م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2128120

افتتح وزير العدل الدكتور وليد بن محمد الصمعاني اليوم (الأحد)، أعمال المؤتمر العدلي الدولي في الرياض، بحضور عدد من الوزراء والمسؤولين ونخبة من المختصين والقانونيين من مختلف أنحاء العالم، وبمشاركة أكثر من 4000 مشارك، و50 متحدثاً وخبيراً دولياً.

ودشن وزير العدل بمشاركة عدد من وزراء الدول المشاركة في المؤتمر، معرض التقنيات العدلية الذي يستمر حتى يوم غد ويستعرض التقنيات العالمية ويتيح للزوار معرفة المستجدات في تقنية المعلومات والذكاء الاصطناعي في ما يخص العدل والقانون، ويحتوي على عدة أجنحة منها: العدالة الوقائية، والوسائل البديلة لتسوية النزاعات، والقضاء، والتنفيذ، وغيرها.

وقال الدكتور الصمعاني في كلمته خلال افتتاح المؤتمر: «إن المؤتمر العدلي الدولي يستهدف بِناء الشراكات العدلية ونقل التجارب، وتبادل الخبرات؛ لتعزيز وتطوير ممكنات العدالة حول العالم، وأتطلع أن يعود المؤتمر بالنفع على القطاعات العدلية في دول العالم.»

وأضاف: «في ظل المتغيرات المتسارعة في العالم في الجوانب كافة، بما في ذلك القطاع العدلي والقانوني؛ فإن من الواجب مواكبة هذه المتغيرات، واعتبارها فرصة للتَحسين والتطوير، وبالأخص ما يتعلق بالتقنيات المساندة والمعززة للضمانات القضائية.»

وأكد وزير العدل أن شعار المؤتمر يأتي لتيسير الوصول للعدالة بِتقنيات رقمية، ولتحقيق الإثراء المعرفي حول مستقبل التقنيات العدلية، وفق أعلى الضمانات الحقوقية.

وأضاف: «لقد عملت المملكة العربية السعودية في ظل رؤية 2030 على تطوير القطاعات كافة ومنها قطاع العدالة، من خلال دِعم الابتكارات الرقمية، وإطلاق مبادرات ومشروعات تطويرية، تعزز قيم العدالة والشفافية.»

وأشار إلى أن المملكة العربية السعودية هي «مملكة الفرص» كما وصفها ولي العهد، مضيفاً «وفي القطاع العدلي لدينا فرص كبيرة للتعاون والمشاركة في الموضوعات ذات البعد القانوني؛ لتحقيق العدالة وترسيخ أركانها، وإيجاد أفضل السبل لرفع مستوى جودة المخرجات العدلية، وتحقيق المنفعة المتبادلة.»

ونوه أنه وضمن هذا التوجه فإن القطاع العدلي والقانوني في المملكة يتطلع بشكل دائم للمشاركة والتفاعل مع جميع التجاربِ والخِبرات الدوليةِ وتوظيف الابتكارات والرؤى التي تخدم العدالة، وترفع من كفاءة الإجراءات.

يذكر أن من ضمن أهداف المؤتمر تعزيز الممكنات الرقمية لسهولة الوصول للعدالة، وترسيخ الضمانات في التطبيقات العدلية الرقمية، واستلهام الأفكار وتبادل التجارب والخبرات، وتعزيز العلاقات بين الدول وعقد الشراكات، وإبراز أحدث التوجهات العالمية في القطاعات العدلية.

ويناقش المؤتمر قضايا عدة من أبرزها مستقبل القضاء في ظل التحول الرقمي، والتجارب الدولية في التحول الرقمي، والبعد القانوني للذكاء الاصطناعي، وتوظيف الذكاء الاصطناعي في تحسين العدالة، وتحليل البيانات لتحسين العدالة، ومستقبل الوسائل البديلة لتسوية النزاعات في ظل التحول الرقمي.

"ريما عارف": التحوُّل الرقمي بالمحاكم السعودية وفَّر أكثر من 25 مليون جلسة سنويًّا

قالت إنه تم إصدار 13 مليون وكالة بطريقة إلكترونية في آخر سنتين

المصدر: جريدة سبق الاثنين 14 شعبان 1444هـ - 06 مارس 2023م
https://sabq.org/saudia/28c2cxdjzw

كشفت المحامية ريما عارف أن الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي بدأ في الأعمال والإجراءات القضائية والتحول في النظام القضائي في السعودية مع بداية رؤية 2030، وذلك خلال انطلاق المؤتمر العدلي الدولي بالرياض.
وتفصيلاً، قالت "ريما" إنه من خلال النظام القضائي نفسه تم توفير أكثر من 25 مليونًا من الجلسات في المحاكم سنويًّا، وعمليات المقاضاة بلغت 79.%
وأضافت: في عام 2022 تحولت المحاكم إلى محاكم رقمية، و95% من جلسات الاستماع و100% من جلسات الوساطة تم إجراؤها افتراضيًّا.
وتابعت: من المذهل أنه يمكن أن تقوم بإصدار وكالة بضغطة زر. وفي آخر سنتين قمنا بإصدار أكثر من 13 مليون وكالة بطريقة إلكترونية، و130 مليون صك عقاري تمت رقمنتها.

9أجهزة حكومية تتصدّر قائمة التفاعل مع مركز التواصل الحكومي

المصدر: جريدة سبق الاثنين 14 شعبان 1444هـ - 06 مارس 2023م
https://sabq.org/saudia/v2xsidq16i

تصدَّرت 9 أجهزة حكومية تقرير النصف الثاني من عام 2022 لقياس تفاعل الأجهزة الحكومية مع البرنامج الإعلامي الموحد "GRID" بمركز التواصل الحكومي في وزارة الإعلام.
وحافظت 4 أجهزة حكومية على تفاعلها الكامل بنسبة 100% منذ النصف الأول من عام 2022، وهي كلٌّ من: وزارتي الداخلية والتجارة، والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة.
وارتفعت نسبة تفاعل 5 أجهزة حكومية إلى 100% مقارنة بنسبة تفاعلها في النصف الأول من عام 2022، وهي كلٌّ من: وزارتي العدل، والموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، والهيئة العامة للترفيه، والهيئة العامة للموانئ، وهيئة الزكاة والضريبة والجمارك.
ويأتي التقرير السنوي على إصدارين يوثّقان أسبوعيًّا جهود الأجهزة الحكومية في توحيد رسالتها الإعلامية وتحسين جودة منتجاتها، ويعزّزان المشاركة والتفاعل فيما بينها.
ويعدّ البرنامج الإعلامي الموحد إحدى المبادرات التي أطلقها مركز التواصل الحكومي بوزارة الإعلام عام 2018، بهدف رفع مستوى كفاءة الأداء الإعلامي في الأجهزة الحكومية، وتوحيد رسائلها الإعلامية، وتعظيم جهودها المختلفة

عبر خدمات متعددة يقدمها البرنامج، بتنسيق فعال للعمل الإعلامي المشترك، باعتباره حلقة وصل تربط أكثر من 180 جهازًا حكوميًّا.

شاهد ... وزير العدل يصدر أولى رخص العمل لمجموعة من المكاتب القانونية الدولية

لثلاث شركات قانونية لبدء نشاطها بالمملكة

المصدر: جريدة سبق الاثنين 14 شعبان 1444هـ - 06 مارس 2023م
https://sabq.org/saudia/mtfhp2f6fw

شهد المؤتمر العدلي الدولي في الرياض، أول حدث عالمي على مستوى المملكة العربية السعودية، إذ أصدر وزير العدل الدكتور وليد الصمعاني أول مجموعة من الرخص لمجموعة من المكاتب القانونية الدولية، لتبدأ العمل في السعودية، وبحضور وزير الاستثمار خالد الفالح.
كما سلم الوزير الصمعاني، التصاريح الثلاثة لممثلي المكاتب القانونية الدولية، خلال انطلاق المؤتمر العدلي الدولي بالرياض.

لجنة مكافحة المخدرات تعقد ورشة تدريبية بعنوان المعايير الدولية للوقاية من المخدرات

المصدر: جريدة سبق الاثنين 14 شعبان 1444هـ - 06 مارس 2023م
https://sabq.org/saudia/4s4js0765x

عقدت اليوم، أمانة اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات "نبراس"، ورشة تدريبية بعنوان "المعايير الدولية للوقاية من المخدرات"، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ وذلك لمدة يومين بمدينة الرياض، بمشاركة خبراء دوليين وذوي اختصاص بالجهات المعنية في مجال الوقاية من المخدرات.
وتضمنت الورشة العديد من الموضوعات التي تُعنى بطبيعة اضطرابات تعاطي المخدرات وانعكاساتها على السياسات، كما سلطت الضوء على التعمق في المعايير والبرامج الموثقة علميًا حسب الفئات العمرية والبيئات المختلفة.
الجدير بالذكر أن مكتب الأمم المتحدة شارك ببرامجه وأدواته وخبراته الميدانية المعنية بالمخدرات والجريمة في تطوير وتقييم البرامج الوقائية.

وثمّنت أمانة اللجنة الوطنية للمكافحة جهود الجهات المشاركة في البرامج الوقائية؛ للحد من مخاطر المخدرات بما يضمن حماية المجتمع وتعزيز حصانته.

"الداخلية" تتصدر الأجهزة الحكومية في "قياس التفاعل" للمرة الرابعة على التوالي

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 14 شعبان 1444هـ - 06 مارس 2023م
https://www.alyaum.com/articles/6456222

أعلنت وزارة الداخلية تصدرها الأجهزة الحكومية في تقرير النصف الثاني من عام 2022 لقياس تفاعل الأجهزة الحكومية مع البرنامج الإعلامي الموحد (**GRID**).

وحافظت 4 أجهزة حكومية على تفاعلها الكامل بنسبة 100% منذ النصف الأول من عام 2022، وهي كل من وزارتي الداخلية والتجارة، والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة.

أخبار متعلقة
وزير الداخلية: المستجدات فرضت تهديدات أمنية واجتماعية متعددة
وزير الداخلية: المستجدات فرضت تهديدات أمنية واجتماعية متعددة
عام على حرب أوكرانيا.. "الغذاء" ما يزال أبرز التداعيات السلبية
عام على حرب أوكرانيا.. "الغذاء" ما يزال أبرز التداعيات السلبية
حملة التوعية بالوثائق الحكومية تحصد 30 مليون مشاهدة
حملة التوعية بالوثائق الحكومية تحصد 30 مليون مشاهدة

وارتفعت نسبة تفاعل 5 أجهزة حكومية إلى 100% مقارنة بنسبة تفاعلها في النصف الأول من عام 2022، وهي كل من وزارتي العدل، والموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، والهيئة العامة للترفيه، والهيئة العامة للموانئ، وهيئة الزكاة والضريبة والجمارك.

ويأتي التقرير السنوي على إصدارين، يوثقان أسبوعيّاً جهود الأجهزة الحكومية في توحيد رسالتها الإعلامية وتحسين جودة منتجاتها، ويعززان المشاركة والتفاعل فيما بينها.

البرنامج الإعلامي الموحد

ويعد البرنامج الإعلامي الموحد إحدى المبادرات التي أطلقها مركز التواصل الحكومي بوزارة الإعلام عام 2018، بهدف رفع مستوى كفاءة الأداء الإعلامي في الأجهزة الحكومية، وتوحيد رسائلها الإعلامية، وتعظيم جهودها المختلفة عبر خدمات متعددة يقدمها البرنامج، بتنسيق فعال للعمل الإعلامي المشترك، باعتباره حلقة وصل تربط أكثر من 180 جهازًا حكوميّاً.

في 13 منطقة بالمملكة.. 280 دورية لحماية مواقع الغطاء النباتي

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 14 شعبان 1444هـ - 06 مارس 2023م
https://www.alyaum.com/articles/6456171

أطلق المركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر، 276 دورية لحماية ومراقبة أراضي الغطاء النباتي في المتنزهات والمراعي والوديان والفياض والروضات في مختلف مناطق المملكة، إضافة إلى استخدام طائرات بدون طيار "الدرونز"؛ وذلك لرصد التعديات والمخالفات على الغطاء النباتي وكشفها، وضبط مرتكبيها، واتخاذ الإجراءات النظامية بحقهم وفق اللوائح التنفيذية لنظام البيئة.

وأكد المشرف العام على التراخيص واللوائح في المركز علي الأسمري، أن إطلاق الدوريات يأتي ضمن مشروع جديد لهذا العام 2023 يشمل جميع مناطق المملكة؛ إذ يتضمن أكثر من 276 فرد حماية، و16 طائرة بدون طيار مع مشغليها، وتُقدَّر المدة الزمنية للمشروع بثلاث سنوات.

المحافظة على الغابات والمتنزهات

أشار الأسمري إلى أن جهود حماية ومراقبة أراضي الغطاء النباتي، التي يبذلها المركز تأتي في إطار المحافظة على الغابات والمتنزهات والمراعي حول المملكة عبر تأمين التجهيزات الأمنية اللازمة، وتوفير الكوادر الوطنية المؤهلة والمدربة في مجال المراقبة والاتصالات؛ لتطبيق أنظمة وإجراءات الحماية حسب الأنظمة المعتمدة محليًّا ودوليًّا في هذا المجال.

200دورية حول المملكة

كان المركز قد أطلق خلال العام الماضي فقط أكثر من 200 دورية في عدد من المناطق حول المملكة؛ إذ شملت ما يزيد على 100 دورية لتغطية مواقع الغابات والمراعي والمتنزهات في منطقة عسير، و40 دورية في منطقة الباحة، و40 دورية في الطائف بمنطقة مكة المكرمة، إضافةً إلى 22 دورية في منطقة جازان، ليصل إجمالي عدد الدوريات التي أطلقها المركز منذ تأسيسه نحو 500 دورية في مختلف مناطق المملكة.

يُذكر أن المركز يعمل على تنمية مواقع الغطاء النباتي وحمايتها والرقابة عليها وتأهيل المتدهور منها حول المملكة، والكشف عن التعديات عليها، ومكافحة الاحتطاب، إضافة إلى الإشراف على أراضي المراعي والغابات والمتنزهات الوطنية واستثمارها، مما يعزز التنمية البيئية المستدامة، ويسهم في تحقيق مستهدفات مبادرة السعودية الخضراء.

"الأحوال المدنية المتنقلة" تقدم خدماتها في 20 موقعا حول المملكة

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 14 شعبان 1444هـ - 06 مارس 2023م
https://www.alyaum.com/articles/6456100

تقدم الوحدات المتنقلة للأحوال المدنية خدماتها للرجال والنساء في 20 موقعًا حول المملكة، وذلك ضمن مبادرة "نأتي إليك" التي تنفذها وكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية للجهات الحكومية والخاصة، ومبادرة "موجودين" الموجهة لخدمة المحافظات والمراكز والقرى البعيدة عن مكاتب الأحوال المدنية.

وبدأت الوحدات المتنقلة للأحوال المدنية بمنطقة مكة المكرمة، اليوم الأحد، بتقديم خدماتها للرجال في محافظة المحاني ويوم الثلاثاء للنساء لمدة يومين لكل منهما.

كما تقدم الخدمة للرجال اليوم الأحد في مركز قيا، ويوم الإثنين في مركز أبو راكة، فيما تقدم الخدمة يوم الثلاثاء في مقر الشركة السعودية للكهرباء، ويوم الخميس في مقر الخطوط الجوية العربية السعودية بمدينة جدة لمدة يوم واحد لكل موقع.

الوحدات المتنقلة للأحوال المدنية تقدم خدماتها للرجال والنساء في 20 موقعًا - واس

وفي منطقة القصيم تقوم الوحدات المتنقلة بتقديم خدماتها للرجال يوم الاثنين في مدينة تدريب الأمن العام في بريدة، وفي مقر بلدية محافظة المذنب، ويوم الثلاثاء في مقر شركة سبيماكو الدوائية في بريدة.

فيما تقدم الخدمة يوم الأربعاء في مصنع أسمنت القصيم في بريدة، ويوم الخميس في مقر إدارة الأحكام الحقوقية في بريدة لمدة يوم واحد لكل موقع.

المنطقة الشرقية والباحة

تقدم الوحدات المتنقلة بمنطقة الباحة، اليوم الأحد، خدماتها للرجال والنساء في مركز بني عطا بمحافظة قلوة، وللرجال في مركز جرب بمحافظة العقيق لمدة يومين لكل منهما.

وفي المنطقة الشرقية تقوم الوحدات المتنقلة يوم الإثنين بتقديم خدماتها للرجال في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران لمدة يوم، وفي مهرجان تسويق تمور الأحساء المصنعة بمحافظة الأحساء لمدة يومين.

كما تقوم الوحدات المتنقلة بمنطقة عسير اليوم بتقديم خدماتها للرجال والنساء في مركز القحمة لمدة يومين، ويوم الخميس للرجال في مقر بلدية محافظة سراة عبيدة لمدة يوم واحد.

الجوف وتبوك

تقدم الوحدات المتنقلة للأحوال المدنية اليوم خدماتها للرجال بمقر صندوق التنمية الزراعي في محافظة القريات بمنطقة الجوف لمدة يوم واحد، ويوم الثلاثاء تقدم الخدمة للرجال والنساء في مركز بدا في محافظة الوجه بمنطقة تبوك لمدة ثلاثة أيام، وللرجال في مقر جمعية مرضى الكلى بمنطقة حائل ويوم الأربعاء للنساء لمدة يوم واحد لكل منهما.

فيما تقدم الخدمة للنساء يوم الأربعاء في مركز حمى بمنطقة نجران لمدة يومين.

وتوفر الوحدات المتنقلة للمستفيدين والمستفيدات خدمات السجل المدني كإصدار بطاقة الهوية الوطنية وتجديدها وبدل تالف عنها.

وتعد الخدمات المتنقلة من أبرز وسائل تقديم الخدمة الميدانية في الأحوال المدنية، بما تقدمه من تسهيلات لعموم المستفيدين من الرجال والنساء، وتسهم في اختصار الوقت وتقليل الجهد على المستفيدين.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

35مشروعا لمرئيات العموم عبر منصة "استطلاع" .. أبرزها تعديل نظام رسوم الأراضي البيضاء

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 14 شعبان 1444هـ - 06 مارس 2023م
https://www.aleqt.com/2023/03/05/article_2504386.html

«يعرض المركز الوطني للتنافسية عبر منصة "استطلاع" حاليا 35 مشروعا تنظيميا وإجرائيا قيد الاستطلاع ذا صلة بالشؤون الاقتصادية والتنموية طرحتها 11 جهة حكومية بهدف تمكين العموم، والجهات الحكومية، والقطاع الخاص من إبداء مرئياتهم وملحوظاتهم عليها قبل إقرارها.

في إطار سعيها إلى تحقيق شمولية مفهوم الاستعمالات السكنية والسكنية التجارية، طرحت وزارة الشؤون البلدية والقروية مشروع "تعديل نظام رسوم الأراضي البيضاء ولائحته التنفيذية" لإبداء المرئيات حوله، بهدف فرض الرسم بنسبة أعلى من 2.5 في المائة من قيمة الأرض، وتقليص مدة التسجيل، وتوضيح نوع القرار الذي يبلغ لمالك الأرض، وينتهي الاستطلاع عليه في 24 من آذار (مارس) الجاري.

من جانبها، طرحت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، مشروع "تعديلات على اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة"، لأخذ المرئيات عليه، ويهدف إلى معالجة برامج تملك المساكن للموظفين، والصكوك والسندات المصدرة، والضمانات المالية لقبول الاعتراض من الناحية الشكلية، وينتهي الاستطلاع على المشروع في 14 مارس الجاري.

وطرحت الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة مشروع "تعديل لائحة تصنيف مخالفات كود البناء السعودي" وذلك بغرض تصنيف المخالفات التشغيلية لمتطلبات الوقاية والحماية من الحريق في كود البناء السعودي، وينتهي الاستطلاع بتاريخ 14 مارس الجاري.

بدورها تسعى الهيئة العامة للنقل إلى تصنيف المخالفات حسب جسامتها وتحديد نطاق قيمتها في قطاع البريد بطرحها مشروع "جدول مخالفات نظام البريد ولائحته التنفيذية" لأخذ المرئيات حياله بهدف زيادة فاعلية تطبيق السياسات واللوائح العامة ذات الصلة بقطاع البريد ووضع حوكمة وآلية لتنفيذ المخالفات والعقوبات على المرخصين والعاملين في نشاط البريد، وينتهي الاستطلاع عليه في 14 مارس الجاري.

واتساقا مع رؤية المملكة 2030، التي تهدف إلى تنمية وتقدم ورفاهية المجتمع من خلال حفظ أمن المواطن والمقيم والممتلكات العامة والخاصة، طرحت وزارة الداخلية مشروع "اللائحة التنفيذية لنظام استخدام كاميرات المراقبة الأمنية"، ويهدف المشروع إلى تعزيز الجانب الأمني في جميع الأماكن والأنشطة، والمرافق الحكومية والعامة والتجارية، وجميع الأماكن التي ترى وزارة الداخلية مصلحة في إلزامها بتركيب كاميرات المراقبة الأمنية، وينتهي الاستطلاع على المشروع بتاريخ 27 مارس الجاري.

ويأتي طرح مشاريع الأنظمة واللوائح وما في حكمها عبر منصة "استطلاع"، تأكيدا على تعزيز الشفافية في البيئة التشريعية ونشر ثقافة الاستطلاع لدى العموم والجهات الحكومية والقطاع الخاص، وإشراكهم في صياغة المشاريع المتعلقة ببيئة الأعمال، وذلك تحقيقا لمستهدفات رؤية السعودية 2030، بأن تكون المملكة في مصاف الدول العشر الأكثر تنافسية عالميا.

مقترحات في شأن استقدام (العاملات!.(

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 14 شعبان 1444هـ - 06 مارس 2023م
https://www.al-madina.com/article/830027

خالد مساعد الزهراني

*استقدم عاملة منزلية وهدفه أن تكون (عوناً)، فدخل معها في نزاع طرفاه سندان حقوقه المادية التي ذهبت ولن تعود؛ بسبب انتهاء فترة التجربة، ومطرقة إصرار العاملة على عدم العمل؛ لأسباب لا علاقة له بها، ولكنه صُدم بواقع لا يعرف فيه ضمان لحقه، وإن سعى لن يحصل إلا على مبلغ التأشيرة، وعليه أن يرضخ لذلك، في وقت (يجب) عليه سداد كل مستحقات العاملة (قاسية) الرأس.

*هذا في جانب الاستقدام، أما من (ابتلي) بنقل خدمات إحداهن، فغالباً (الساقية في غير قصابه)، ثم لا تكون النهاية إلا كما تريده (العاملة)، التي تنقل معاملتها إلى سفارة بلدها، وهناك ستغادر بينما (المواطن) الذي خسر كل شيء ليس له إلا الاستسلام.

*لأجل ذلك فإن في الوقوف على واقع هذه المعاناة، والخروج بإحصائية شاملة عن كمية الهدر المالي في جانب استقدام العاملات، ما يفترض أن يتم، وإنني على ثقة من أن النتيجة سوف تكون صادمة، والجميع يقف موقف (الشكوى)، ويتحدث بلسان (الخسارة) لمبالغ ذهبت أدراج الرياح، وهو ما يحتم سن قوانين جديدة، تحفظ حق (المواطن)، وتُحجم ما تقوم به العاملة من تصرفات، تهدف منها إلى إجبار صاحب العمل على نقل خدماتها أو إصدار أمر مغادرتها.

*وعليه فإن مما أقترحه في هذا الشأن أن يُسن (ضمان) على العاملة إلى نهاية مدة العقد، وهو ما يعني إغلاق باب (رفض) العمل أمام العاملة؛ لأن الخصم لها هنا سيكون مكتب الاستقدام، كما أنه سيقضي على كل المشاكل المترتبة على ذلك، وأي خلاف ينشأ سيكون مرجعه النظام، الذي كما يحفظ حق العاملة، فإنه بذات القدر من الاهتمام يحفظ حق المواطن (صاحب العمل.(

*التعويض بعاملة (بديلة) فورًا عندما ترفض العاملة العمل لأسباب ليس فيها ما يدين صاحب العمل بأي تقصير في شأن الوفاء بما لها من حقوق، وما عليه من التزامات، حيث سوف يسهم هذا الإجراء في سن ثقافة جديدة، وواقع (نقلة) في مفهوم الاستقدام، وحفظ حقوق جميع الأطراف.

*ضرورة (تقنين) نقل الخدمات، الذي مهد بإطلاقه؛ لأن ترفض العاملة العمل عندما ترغب في ذلك؛ لأسباب غالبها مقارنة وضعها بمثيلاتها، وما تخلقه قنوات التواصل بين العاملات من أجواء لا تدعم في مجملها استقرار العاملة، التي تريد أن (تفرض) قناعتها مهما كلف الأمر، المهم أن تغادر إلى حيث (تجربة) أسرة أخرى، بكل أسف هي من يدفع الثمن لحقيقة (لو فيه خير ما رماه الطير)، وإنني على ثقة من أنه لا يوجد من يتخلى عن عاملته المنزلية إلا لعيب فيها، دون أن أغفل وجود استثناءات، ولكن في أضيق الحدود، ولأسباب خاصة.

*وعليه فإن (تقنين) خيار نقل الخدمات عبر مجموعة من الإجراءات الصارمة سوف يقضي على ذلك (الموال) المزعج، وأسلوب (الضغط) المعتاد من العاملات، الذي خسر الكثير من المواطنين بسببه مبالغ كبيرة، هي نتاج لواقع لا أبالغ إن قلت إن المواطن في ظل حرصه على الوفاء للعاملة بما لها، أصبح ينتظر منها عُشر ماله دون أن يحصل عليه.. وعلمي وسلامتكم.

الفساد في قبضة العدالة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 14 شعبان 1444هـ - 06 مارس 2023م
https://www.alriyadh.com/2000941

نوال جبر

مناهضة الفساد خلقُ ثقافة النزاهة واحترام المبادئ التي تساهم في تعزيز الشفافية من خلال الإعلان الذي جاء بالتعاون مع "وزارة الداخلية" بحضور آليات المساءلة المناسبة مصحوبة باستراتيجية فعلية لمكافحة الفساد، والتي تحققت عبر "نزاهة" على خلفية قضايا الفساد الأخيرة لدبلوماسيين ومقيمين واثنين من منتسبي «الداخلية» ومستثمر أجنبي تورطوا بالفساد، يأتي بهدف تعزيز الوعي حول هذا السلوك وعواقبه السلبية، وتسهيل الإبلاغ عن الفساد.

التهاون مع الفساد هو رفض المشاركة في الممارسات الفاسدة ومقاومة إنسانية لحفظ الممتلكات وعدم التعدي على المال العام أو استغلال الوظيفة لتحقيق مصلحة شخصية أو الإضرار بالمصلحة العامة وذلك بجهود عظيمة في مواجهة تيار الفساد من خلال تخصيص أرقام هاتفية أو تطبيق في الأجهزة الذكية لمسألة الإبلاغ عن قضايا الفساد بمثابة إحدى السبل المهمة التي تمكن المواطنين الأفراد من تقديم تقارير في سبيل المشاركة بجهود مكافحته.

اتخاذ العقوبات ضد المتورطين وخضوعهم للمساءلة والإعلان عنها في وسائل الإعلام عبر قائمة تنص على عقوبات وإجراءات منجزة تتخذها الحكومة لبناء حواجز دائمة ضد الفساد وهي كفيلة بدفع حالة من الوعي تجاه أي سلوك ومنح المعرفة الكاملة بمصير ومآل المفسدين في حال أقدموا على مثل هذه الأفعال الفاسدة.

الشراكة ضد الفساد بمشاركة المواطنين هي العين الأخرى التي تحمي الوطن وتشمل ديناميكيات ومقاربات، بالنظر لهذه المساحة من الفضاء والمعلومات المتبادلة التي توفرها الدولة فيما يتعلق بمكافحة الفساد.

يأتي الكشف عن هوية الفساد والمفسدين باعتباره إشهاراً، وأيضاً مساهمة في زيادة الوعي بين الجمهور وتسهيل طرق الوصول إلى العدالة.

الأثر السلبي للفساد يعيق النمو الاقتصادي ويقوض الثقة والشفافية ويعيق إنفاذ القوانين العادلة والفعالة ومجالات إدارتها، فسيادة القانون كعنصر أساسي في مكافحة الفساد ومنعه تساهم في التلاشي المبكر للآثار الضارة للفساد التي تطال كل الدول ليس المملكة وحدها. ولا توجد دولة محصنة ضدها، بغض النظر عن مستوى التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية فيها. حيث قضايا الفساد تظهر باستمرار وتشير إلى أنه موجود في كل المجتمعات والدول، ويعيق من مسار تطور التنمية المستدامة التي تقصده المملكة والدول حول العالم.

لا مجال للأعذار: الأمم المتحدة تدعو إلى ثورة في دعم البلدان الأقل نموا

المصدر: موقع الامم المتحدة الاثنين 14 شعبان 1444هـ - 06 مارس 2023م
https://news.un.org/ar/story/2023/03/1118662

اجتمع قادة العالم في العاصمة القطرية الدوحة لحضور مؤتمر أممي مهم يسعى إلى تسريع التنمية المستدامة وإطلاق العنان للإمكانات الكاملة لبلدان العالم الأكثر ضعفا، والمساعدة في وضعها على مسار الازدهار والتنمية .

مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، أفتتح اليوم الأحد ويستمر حتى 9 آذار/مارس.

تعاني أقل بلدان العالم نموا من عوائق هيكلية شديدة أمام التنمية المستدامة بعد ثلاث سنوات على انتشار جائحة كورونا.

وهي تعاني أيضا من الهشاشة إزاء الصدمات الاقتصادية والبيئية، وتمر بحالة من عدم اليقين بعد أن وجدت نفسها في خضم موجة من الأزمات المتصاعدة وفوضى المناخ والظلم العالمي المتجذر.

وتحدث الأمين العام أنطونيو غوتيريش في الجلسة الافتتاحية قائلا" :**تعاني أنظمة الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والبنية التحتية وخلق فرص العمل من الضغط الشديد أو أنها غير موجودة أصلا."**

وأكد أن النظام المالي العالمي- الذي أنشأته البلدان الغنية لخدمة مصالحها الخاصة- غير منصف بالنسبة للبلدان الأقل نموا، التي يتعين عليها دفع أسعار فائدة يمكن أن تكون أعلى بمقدار 8 مرات مقارنة بالأسعار المتاحة للبلدان المتقدمة.

وأضاف" **اليوم، ينفق 25 اقتصادا ناميا أكثر من 20 في المائة من إيرادات الحكومة على خدمة الديون."**

ونتيجة لذلك، أكد الأمين العام أن" **البلدان النامية بحاجة إلى ثورة في الدعم** "عبر ثلاثة مجالات رئيسية:

المساعدة الفورية

أولا، قال السيد غوتيريش إن البلدان الأكثر ضعفا في العالم تحتاج بشكل عاجل إلى الدعم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة .ويشمل ذلك توفير ما لا يقل عن 500 مليار دولار سنويا للبلدان النامية، بالإضافة إلى تخصيص 0.15 إلى 0.20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة التنموية الرسمية من البلدان المتقدمة. كما يجب بذل جهود دولية لمنع التهرب الضريبي والتدفقات المالية غير المشروعة.

وأكد الأمين العام أنه "لا مجال لمزيد من الأعذار"، داعيا شركاء التنمية إلى دعم تنفيذ هذه الإنجازات وتحقيق أهداف برنامج عمل الدوحة، الذي أتفق عليه في الجزء الأول من المؤتمر في آذار/مارس 2022.

إصلاح بريتون وودز

ثانيا، شدد الأمين العام على ضرورة إصلاح النظام المالي العالمي عبر استغلال الفرص ومواكبة التغييرات لإصلاح مؤسسات بريتون وودز (المالية) التي تشمل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وأضاف" :**يتضمن ذلك توسيع تمويل الطوارئ ودمج الشروط المتعلقة بالكوارث والجوائح في أدوات الديون. يجب على بنوك التنمية متعددة الأطراف تحويل نموذج أعمالها لجذب تدفقات أكبر من التمويل الخاص إلى أقل البلدان نموا."**

وأكد على أهمية إيجاد طرق جديدة لقياس اقتصادات البلدان- مثل معايير الإقراض التي تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي.

دعم العمل المناخي

تعتبر الدول الأقل نموا عرضة بشكل خاص لتأثيرات تغير المناخ على الرغم من أنها لا تساهم سوى بقدر ضئيل في انبعاثات غازات الدفيئة.

وفي سبيل توفير الدعم اللازم، حث السيد غوتيريش البلدان المتقدمة على الوفاء بوعدها المالي البالغ 100 مليار دولار للبلدان النامية، وتبسيط الوصول إلى تمويل المناخ، وتفعيل **صندوق الخسائر والأضرار**، وتمويل التكيف المزدوج، وتجديد صندوق المناخ الأخضر المدعوم من الأمم المتحدة وتوفير نظم الإنذار المبكر لكل شخص في العالم في غضون خمس سنوات.

وأخبر الأمين العام المندوبين أنه سيستضيف قمة طموح المناخ في مقر الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر للانتقال من الكلمات إلى العمل وتوفير العدالة المناخية لمن هم في الخطوط الأمامية لأزمة المناخ.

أوفوا بوعودكم

وقال الأمين العام" :**يجب أن نضع حدا لحقبة النكث بالوعود الآن. دعونا نضع احتياجات البلدان الأقل تطورا حيث يجب أن تكون- في مقدمة خططنا وأولوياتنا واستثماراتنا."**

وظلت البلدان الأقل نموا تعاني- منذ بداية انتشار كوفيد-19 -من عدم كفاية الموارد اللازمة لمحاربة الجائحة والديون المتصاعدة التي سببت نكسة في تقدمها التنموي.

ويعاني واحد من بين كل ثلاثة أشخاص في أقل البلدان نموا من الفقر الشديد، على الرغم من الجهود الواسعة لمعالجة هذه الظروف.

بدوره، قال رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، السيد تشابا كوروشي" :**أنا واثق من أننا جميعا نريد الوفاء بوعدنا في تحقيق خطة عام 2030 (للتنمية المستدامة) وتحويل اقتصادات البلدان الأقل نموا. لكي يحدث ذلك، من الضروري أن تشعر البلدان بملكية حقيقية لبرنامج عمل الدوحة. يجب أن يحرص شركاء التنمية على الوفاء بوعودهم التي قطعوها لمساعدة أقل البلدان نموا للتغلب على نقاط الضعف."**

شراكات حقيقية

وتابع رئيس الجمعية العامة قائلا" :**لا يزال من الممكن تحقيق أهدافنا بحلول عام 2030، إذا قمنا بتعزيز الشراكات الحقيقية، وتسخير التكنولوجيا، والابتكار. سيتطلب الأمر قرارات قوية الأثر وإجراءات تحويلية. ويشمل ذلك التركيز على ما يجب أن تركز عليه المؤسسات المالية الدولية، وقياس الثروة والتنمية المستدامة، والاعتماد على العلوم في صنع القرار، وحشد التضامن، وتحسين معايير الحوكمة، وفهم المنافع العالمية المشتركة."**

وأضاف السيد كوروشي أن "هذا التقدم لن يكون سهلا، لكنني لا أرى خيارا أفضل للبشرية."

التزام البلد المضيف

ترأس أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الجلسة العامة الافتتاحية لمؤتمر أقل البلدان نموا، معلنا عن تقديم مساهمة مالية بقيمة 60 مليون دولار لدعم برنامج عمل الدوحة.

وكرر الشيخ تميم خلال خطابه الرئيسي الحاجة إلى التضامن الدولي في مكافحة الأزمات في جميع أنحاء العالم.

"يقع التزام أخلاقي على عاتق البلدان الغنية والمتقدمة للمساهمة بشكل أكبر لمساعدة البلدان الأقل نموا للتغلب على التحديات العالمية التي نعاني منها الآن، حيث تمثل أزمة الديون القضية الرئيسية للمسؤولين في البلدان الأقل نموا."

ودعا أمير قطر إلى إيلاء اهتمام بتأثير الأزمة الحالية التي يشهدها العالم، على أقل البلدان نموا.

"أحث شركاء التنمية على اتباع مثال قطر والمبادرة بدعم تنفيذ برنامج عمل الدوحة كجزء من التزاماتنا الإنسانية والتنموية تجاه شعوب البلدان الأقل نموا."

على مدار الأيام القليلة المقبلة، سيعتلي منصة المؤتمر أكثر من 130 من قادة العالم ورؤساء الوفود لتبادل وجهات النظر حول كيفية مواجهة التحديات المشتركة بشكل جماعي وإيجاد حلول مفيدة للبلدان الأقل نموا.

الاحتفال بالذكرى الخمسين

مباشرة بعد افتتاح المؤتمر، أقيم حفل تذكاري في مركز المؤتمرات الوطنية في قطر للاحتفال بالإنجازات التي تحققت منذ إنشاء فئة البلدان الأقل نموا عام 1971 وتجديد الالتزام بأخذ البلدان المدرجة في هذه الفئة في رحلة تحويلية نحو النمو الاقتصادي السريع والمستدام والتنمية.

وقالت السيدة رباب فاطمة، الممثلة السامية للأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية" :**لا يتسم تاريخ البلدان الأقل نموا فقط بالمشقة. إنه أيضا تاريخ من المسعى البشري عبر الشدائد والكفاح والتغلب على الصعاب. من خلال تنفيذ برنامج عمل الدوحة، يمكننا بذل المزيد من الجهد لمواجهة هذه التحديات؛ لإعطاء فرص متساوية للجميع؛ وتحقيق النجاح."**

وشددت السيدة فاطمة- وهي الأمينة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس لأقل البلدان نموا- على أن المؤتمر أتاح فرصة رائعة لجعل الأهداف الواردة في خطة العمل قابلة للتحقيق ومضت قائلة:

"دعونا جميعا نغتنم الفرصة ونبدأ تلك الرحلة، الآن، هنا في الدوحة. رحلة تبدأ من الإمكانية إلى الازدهار."

شهد اليوم الافتتاحي للمؤتمر عروضا موسيقية من اليمن ونيجيريا، كما قدمت راقصات من تنزانيا عروضا فنية أظهرت التنوع الثقافي الذي تحظى به بلدان العالم الأقل نموا.

على مدار الأيام الخمسة المقبلة، سيقوم ما يقرب من 5000 ممثل للحكومات، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والبرلمانيين والشباب، بتقييم تنفيذ برنامج عمل إسطنبول- الذي تم اعتماده في مؤتمر الأمم المتحدة السابق في تركيا عام 2011- وحشد الدعم الدولي والعمل لمساعدة بلدان العالم الأقل نموا والتي يبلغ عددها 46 دولة.

كاريكاتير

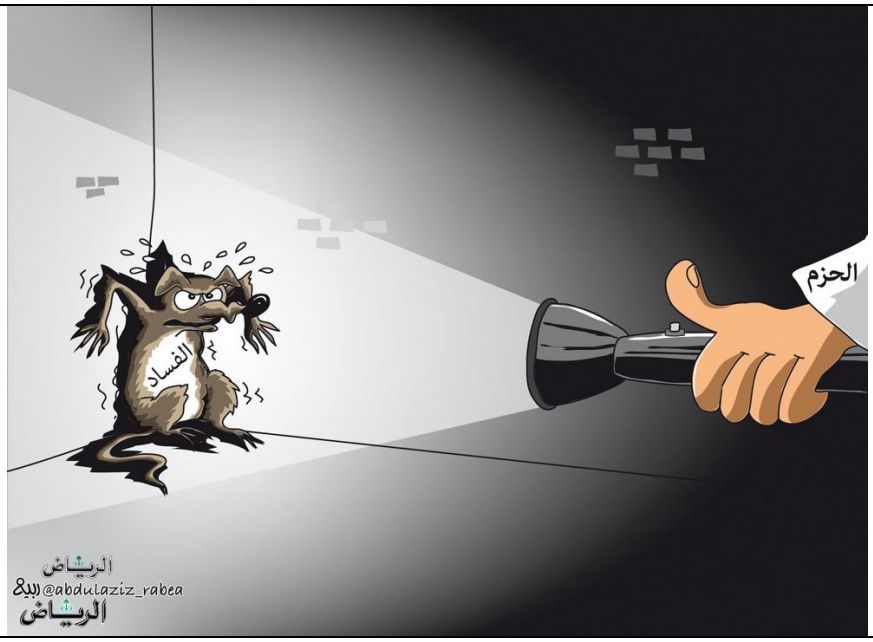

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 14 شعبان 1444هـ - 06 مارس 2023م

https://www.alriyadh.com/2001049

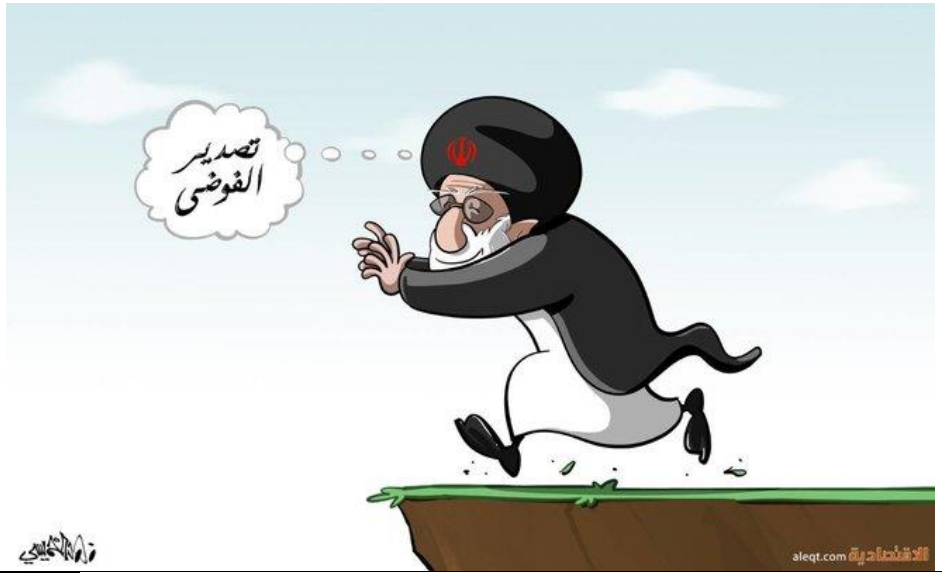

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 14 شعبان 1444هـ - 06 مارس 2023م

https://www.aleqt.com/2023/03/06/article_2504466.html